شركات تأمين الشرق الأوسط تغطي خسائر انفجار بيروت العقارية

تعويضات الأضرار تقتصر على العقارات والممتلكات ولا تشمل المرفأ نفسه

رجحت أوساط اقتصادية ومصادر من قطاع التأمين أن تمتص شركات تأمين الشرق الأوسط جزءا كبيرا من خسائر انفجار بيروت من خلال تقديم تعويضات عن الأضرار التي لحقت بالممتلكات والعقارات المحيطة بمكان الحادثة وليس عن أضرار السفن أو المرفأ نفسه.

بيروت - كشفت مصادر من داخل منظومة التأمين في لبنان أن شركات التأمين في الشرق الأوسط ستغطي كلفة خسائر انفجار بيروت، حيث ستعوض أضرار العقارات والمباني لكنها لن تعوض الأضرار التي تشمل السفن والبواخر، في وقت يعوض فيه مرفأ طرابلس مؤقتا مرفأ بيروت لسد النقص.

قالت مصادر في قطاع التأمين إنه من المتوقع أن تمتص شركات التأمين بالشرق الأوسط جزءا كبيرا من الخسائر الناجمة عن الانفجار الذي هز بيروت الأسبوع الماضي وأن تكون لويدز لندن ولاعبون عالميون آخرون أقل انكشافا على الخسائر.

وقال مسؤولون لبنانيون إن انفجار الرابع من أغسطس، الذي أودى بحياة ما لا يقل عن 172 شخصا وحول جزءا كبيرا من العاصمة إلى حطام، نجم عن شحنة من نترات الأمونيوم اشتعلت فيها النيران بعد أن ظلت مخزنة بشكل غير آمن في المرفأ لسنوات.

ونقلت رويترز عن مصادر في قطاع التأمين قولها أيضا إن قسما كبيرا من الخسائر سيتركز في تعويضات الأضرار التي لحقت بالممتلكات وليس عن أضرار السفن أو المرفأ نفسه.

وقال مصدر بسوق لويدز في لندن "الجزء الأكبر من الانكشاف سيكون من ناحية أضرار المباني".

وأضاف "جزء كبير من المخاطر قد تغطيه الأسواق المحلية، وهو ما قد يشمل شركات تأمين في دبي". وقالت متحدثة باسم لويدز إنه من السابق لأوانه تحديد قدر الخسائر المؤمن عليها.

وقال لبنان إنه "يتوقع خسائر تصل إلى 15 مليار دولار جراء الانفجار"، لكن مصادر في القطاع قالت إنها "تتوقع أن تبلغ الخسائر المؤمن عليها ثلاثة مليارات دولار فقط، معظمها في العقارات".

ميونخ ري

من السابق لأوانه الإعلان عن تقديرات الخسائر

ويرجع الاختلاف الكبير بين الرقمين إلى عوامل منها أن مستويات التغطية التأمينية قد تكون أقل في الأسواق الناشئة مثل لبنان. وقال المصدر لدى لويدز "سيكون هناك الكثير غير المؤمن عليه".

وقال مصدر آخر في قطاع التأمين إنه من المتوقع أن تكون الخسائر في ما يخص السفن والشحنات محدودة.

وقالت شركتا شحن كانت لهما سفن بالقرب من المرفأ إن أضرارا طفيفة لحقت بسفنهما وإن أحدا لم يتأذّ من أفراد طواقمهما.

وقالت زيورخ للتأمين الأسبوع الماضي إن لها عملاء في لبنان لكنها لا تتوقع أن يسفر الانفجار عن خسارة كبيرة للشركة. ولكن شركات أخرى مثل أليانز وميونخ ري قالت إنه من السابق لأوانه إعلان تقديرات.

وقالت إحدى شركات التأمين في لبنان إنها تستبعد نجاة جميع شركات التأمين الستين العاملة هناك من جائحة فايروس كورونا والاضطراب المالي والانفجار.

ويستعد مرفأ طرابلس في شمال لبنان لينوب مؤقتاً عن مرفأ بيروت المدمر، رغم أن قدرته الاستيعابية أقل بكثير من المنشأة الأساسية في العاصمة التي كانت تُعد البوابة الرئيسية للاستيراد، في بلد صغير يؤمن معظم احتياجاته من الخارج.

ومباشرة بعد وقوع الانفجار الدامي، غيّرت سبع باخرات كانت في طريقها إلى بيروت مسارها إلى مرفأ طرابلس، ثاني أكبر مرافئ لبنان، لتفريغ حمولتها. وأوصى المجلس الأعلى للدفاع بتجهيز مرفأ طرابلس سريعاً "لتأمين العمليات التجارية من استيراد وتصدير".

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية لمدير مرفأ طرابس أحمد تامر قوله "يُمكن لمرفأ طرابلس أن ينوب لفترة موقتة عن مرفأ بيروت، إلى حين استعادة عافيته، وعودة دورة العمل إليه".

ويستقبل مرفأ طرابلس الذي تبلغ مساحته ثلاثة ملايين متر مربع وفق تامر، كافة البضائع بينها القمح، باستثناء المواد البترولية.

وخلال الأسبوع الأخير، بات المرفأ، الذي بقي خلال عقود يعاني من إهمال متماد من الحكومات المتعاقبة، أشبه بخلية نحل. يعقد مديره أحمد تامر اجتماعاً تلو الآخر، ويتجوّل مسؤولون محليون وأجانب في أقسامه وبين عنابره بينما يعمل موظفوه 18 ساعة يومياً وسط إجراءات أمنية مشدّدة.

ويسعى القيمون عليه حالياً إلى زيادة ساعات تشغيله حتى 24 ساعة يومياً، لسدّ النقص جراء خروج مرفأ بيروت من الخدمة عقب الانفجار.

ورغم الدمار الكبير الذي لحق به، ورغم استمرار عمليات البحث عن مفقودين، إلا أن بعض الأقسام في مرفأ بيروت ما زالت قيد الخدمة، وفق تصريحات مسؤولين لبنانيين.

وذكر وزير الاقتصاد في حكومة تصريف الأعمال راوول نعمة خلال جولة مع وزيري الأشغال والدفاع داخل المرفأ أن "12 رافعة تعمل من أصل 16 في مرفأ بيروت"، مضيفاً "يعمل المرفأ الآن كي تفرغ البواخر حمولتها ويأتي التجار لأخذ بضاعتهم".

وقبل الانفجار، جرت العادة أن يستقبل مرفأ طرابلس مليوني طن سنوياً بينما تصل قدرته الاستيعابية إلى خمسة ملايين طن، أيّ أنه يعمل فقط "بأربعين في المئة من قدرته".

ويستقبل سنوياً 80 ألف حاوية فيما تبلغ قدرته الاستيعابية 300 ألف. ويشهد مرفأ طرابلس منذ أشهر ورشة لتوسيعه ورفع قدرته التشغيلية، كان هدفها أساساً أن يتحول إلى مرفأ أساسي لمرور البضائع الضرورية إلى سوريا خصوصاً في مرحلة إعادة الإعمار نظراً لقربه الجغرافي من سوريا.

ولرفع جهوزية المرفأ وتوسيع نطاق خدماته، لا بدّ من تفعيل المنطقة الاقتصادية، حسب مدير المرفأ أحمد تامر، وكذلك الترانزيت إلى دول مجاورة بينها سوريا.

> **مرفأ طرابلس ينوب مرفأ بيروت مؤقتا رغم طاقة استيعابه الصغيرة بهدف سد النقص**

والمنطقة الاقتصادية التي تم تأسيسها عام 2008 من دون أن يبدأ العمل بها، كانت قد أحيت الآمال بمساهمتها في إنعاش مدينة طرابلس، حيث كان 57 في المئة من سكانها يعيشون عند خط الفقر أو دونه، بحسب الأمم المتحدة عام 2015.

ويُرجّح أن تكون النسبة قد ارتفعت على وقع الأزمة الاقتصادية الحادة التي تعصف بلبنان منذ خريف 2019. ويستورد لبنان أكثر من 85 في المئة من مواده الغذائية. وحذر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة من أن يؤدي الانفجار إلى "تفاقم الوضع الاقتصادي والغذائي المتردي بالفعل" في البلاد.

وبعد انفجار مرفأ بيروت، جرى التداول باقتراح بناء إهراءات في مرفأ طرابلس، على مساحة تبلغ 36 ألف متر مربع، وسط خشية اللبنانيين من انقطاع الخبز في بلد يعاني أساساً من غلاء الأسعار بعد انهيار إهراءات مرفأ بيروت.

واعتبر تامر أن "البلد الذي لا يملك إهراءات للقمح، يكون مستهدفاً وعرضة للتجويع".

وتفقد المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة دايفيد بيزلي الأسبوع الماضي مرفأ طرابلس. وأعلن أنه سيتم إحضار 17500 طن من الطحين إلى لبنان.

إلى جانب طرابلس، أفرغت باخرتان تجاريتان تحملان 11500 طن من القمح حمولتهما في ميناء صيدا، الذي يتوقع أن يتحمّل كذلك جزءاً من العبء عن مرفأ بيروت، وفق ما أوردت الوكالة الوطنية للإعلام.

في مرمى الصفقات

لماذا لا تفضل البنوك الأميركية التواجد في المنطقة العربية

مدرسة وول ستريت تمارس سطوتها بالوكالة ولا تفضل التواجد مباشرة بالدول النامية

يكشف غياب البنوك الأميركية عن الساحة الاقتصادية العربية إستراتيجية مدرسة وول ستريت ذات الطبيعة الخاصة التي لا تفضل التواجد مباشرة في الدول النامية، وتقتنص الاستثمارات عبر أذرعها عن بُعد، بغض النظر عن المقاصد المباشرة لرؤوس الأموال والشركات الأميركية.

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - لا يتسق حضور قطاع البنوك الأميركية في المنطقة العربية مع فورة الاستثمارات في المنطقة، في قطاع البترول والغاز، أو في مجالات حيوية مثل الدواء والشحن واللوجستيات، فضلا عن الصناعات الغذائية.

كشفت الصفقة المرتقبة لصندوق الاستثمار الأميركي "تي.بي.جي" للاستحواذ على بنك المصرف المتحد الذي يمتلكه البنك المركزي المصري بنسبة 99.9 في المئة، عن استخدام المصارف الأميركية لأذرعها الاستثمارية لقنص الفرص الاستثمارية، بعيدا عن الدخول بشكل مباشر في قطاع البنوك بالساحة العربية.

تأسس الصندوق الأميركي عام 1992، ويمتلك محفظة أصول تبلغ قيمتها 104 مليارات دولار، موزعة على عدد كبير من الشركات العالمية والبنوك، من بينها "إيفيربنك" الأميركي.

تعد هذه الخطوة ضمن صفقات إدارة واستغلال الأصول دون الدخول مباشرة في الأسواق وطرح التكنولوجيا المالية والأوعية الاستثمارية التي تستخدم في البنوك الأميركية.

وترفض البنوك الأميركية التواجد في أسواق الدول النامية، رغم حرص الاستثمارات على استهداف هذه الأسواق التي تعج بثروات وفرص تضاعف حجم رؤوس الأموال الأميركية.

وتمتلك مدرسة وول ستريت المصرفية أدوات مالية متقدمة، وسرعة كبيرة في معدلات منح القروض وقد تصل في بعض الأحيان لساعات، وتحتاج هذه السرعة والدقة شبكات متكاملة تستطيع كشف الملاءة المالية لطالب القرض، وغالبا لا تتوافر أو تتكامل شبكات المعلومات في الدول النامية، الأمر الذي يخرجها من دائرة الاهتمام مصرفيا.

ويعني ذلك أنها لا تتكبد مشقة وتكلفة فتح فروع لبنوكها في المنطقة العربية، لكنها عبر صناديق الاستثمار التي تدشنها تستطيع الحصول على الفرص الواعدة من خلال الدخول في رؤوس أموال الاستثمارات عالية الربحية بهذه الدول خاصة قطاعات الصحة، ثم التخارج عندما تحقق طموحاتها المالية.

كانت هناك تجربة فريدة للبنوك الأميركية في مصر خلال سبعينات القرن الماضي، عندما افتتح بنك "تشيس مانهاتن" فرعا له في القاهرة، واستمر حتى منتصف الثمانينات، ورغم أنه ساهم في بناء قواعد صناعة البنوك، إلا أنه تخارج ولم يواصل نشاطه.

وقال مصرفيون إن "تشيس مانهاتن" دخل بناء على طلب شخصي من الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات الذي طلب خلال زيارته لأميركا من عائلة "روكفلر" التي أسست البنك دخول مصر، مع بداية الانفتاح الاقتصادي بعد عقود من الاشتراكية.

ورغم الفترة القصيرة لبنك "تشيس مانهاتن"، إلا أنه أسس لصناعة البنوك الحديثة وأرسى قواعد الائتمان، وبات مصدرا للخبرات المصرفية في البنوك المصرية، وصدرها للدول العربية حتى استحوذ علية البنك التجاري الدولي- مصر، في منتصف الثمانينات.

وبعد خطوة "تشيس مانهاتن"، قامت مجموعة "سيتي غروب"، بافتتاح مجموعة فروع لها في مصر حملت مسمى "سيتي بنك"، وأعلنت تخارجها من أنشطة التجزئة المصرفية للأفراد، واكتفت بخدمات الشركات الكبرى والمؤسسات المالية، والشركات متعددة الجنسيات والجهات الاستثمارية العالمية النشيطة على أرض مصر.

ياسر عمارة

تسوية المعاملات تتم في مانهاتن والحي المالي يحرك الصفقات

محمد رضا

انتشار البنوك الأميركية ضعيف نتيجة تحفظات الاحتياطي الفيدرالي

يعكس ذلك تفضيل المصارف الأميركية نظام العمل على النطاق الضخم الذي يحقق عوائد كبيرة، بعيدا عن التعامل المرهق من الأفراد في أسواق الدول النامية.

وأكد منير الزاهد رئيس بنك القاهرة السابق، وعمل مديرا في فترات سابقة في تشيس مانهاتن مصر، أن السوق الأميركية تستحوذ وحدها على نحو 35 في المئة من حجم التجزئة المصرفية في العالم.

وأضاف لـ"العرب" أن هذه النسبة كبيرة جدا وبالتالي فهي ليست في حاجة للتوسع في هذه الأنشطة في الأسواق الخارجية، ولا ينال عدم تواجد البنوك الأميركية من أسواق المنطقة العربية، فاستراتيجيات البنوك الأميركية مختلفة في الربحية وخطط الاستثمار، حيث تضع لنفسها مستهدفات مالية وعند تحقيقها تتخارج من الأسواق.

وأتاح غياب هذه البنوك عن الساحة العربية الفرص أمام البنوك الأوروبية، وتوسعت بجميع الدول بشكل كبير وباتت لاعبا رئيسا وتوطنت في المنطقة.

واكتفت البنوك الأميركية بفتح مكاتب تمثيل لها في المنطقة، فيما أن مكاتب التمثيل لا تقوم بممارسة الأنشطة المصرفية، لكنها تستطيع عمل دراسات الجدوى عن القطاعات الاستثمارية المرتقبة في هذه الأسواق.

وأوضح ياسر عمارة الخبير المصرفي السابق في بنك مصر إيران للتنمية "ميدبنك"، أن السياسة المصرفية الأميركية تضع معايير افتتاح فروع لبنوكها في الخارج، منها ما هو مرتبط بالناتج المحلي للبلاد والأوضاع الاقتصادية والسياسية، فيما تعتبر تواجدها بالدول النامية بمثابة مخاطر مرتفعة.

وأضاف لـ"العرب"، أنه رغم غيابها، إلا أنها تجني أرباحا طائلة من الصناعة المصرفية العربية، حيث أن بنك المقاصة والتسويات الدولية مقره حي مانهاتن المالي في نيويورك.

وجميع التسويات العالمية التي تتم عن طريق الشيكات أو المعاملات المالية أو نظم التحويل بنظام "سويفت" تقع تحت سيطرة أميركا وتحصل على عمولات مقابل هذه التسويات، ولا يهمها التواجد في أسواق الدول النامية.

وبالتالي لا تخشى أميركا من غيابها عن مختلف الأسواق عالميا، فجميع المعاملات في النهاية تحت سمعها وبصرها عبر عمليات التسويات والمقاصة.

قال محمد رضا، الرئيس التنفيذي لبنك الاستثمار سوليد كابيتال، إن انتشار البنوك الأميركية ضعيف لدرجة العدم عربيا، بسبب التحفظات التي يتبعها القطاع المصرفي الأميركي للعمل في الأسواق النامية، وما يكتنفها من مخاطر مرتفعة.

وذكر لـ"العرب"، أن هذا الغياب لا يعني ضعف هذه الأسواق استثماريا، لكنها سياسة عامة ينتهجها الاحتياطي الفيدرالي تجاه مصارفه وفروعها وانتشارها عالميا.

ورغم التطمينات الكبيرة، غير أن غياب المصارف الأميركية عن الساحة العربية، خلق ضغوطا في أسواق صرف العملة، وشوه الهياكل المالية لموازنات عدد من الدول التي لا يستطيع اقتصادها توليد عملات أجنبية في مقدمتها الدولار.

وحذر صندوق النقد الدولي من المخاطر التي تتعرض لها البنوك بسبب نقص إمدادات الدولار، فعندما تشتري شركة طيران من دول عربية طائرة أميركية عليها الدفع بالدولار، ومرجح أن تمول عملية الشراء من بنوكها المحلية ما يوضح الدور الضخم الذي يقوم به الدولار في المعاملات المالية الدولية بين الأطراف المتقابلة.

كلفة باهظة لجبر الأضرار